التنسيق السعودي - الإسرائيلي

تحالف وظيفي أم تصادم مؤجّل؟

شهدت منطقة غرب آسيا خلال العقدين الماضيين تحولات جذرية في طبيعة التحالفات الإقليمية، كان أبرزها التحول التدريجي في العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، من القطيعة الأيديولوجية المعلنة إلى التنسيق الأمني والسياسي غير المعلن، ثم إلى حالات من التطبيع الإعلامي والتلاقي المصلحي في عدة ساحات إقليمية، لا سيما في لبنان، فلسطين، سوريا، اليمن، وإيران. وقد شكّل هذا التحول أحد أبرز مخرجات الرعاية الأميركية المستمرة لإعادة هندسة الإقليم على نحو يُفضي إلى إضعاف ما تبقى من قوى الممانعة، وتفكيك البنى المقاومة للهيمنة الغربية-الإسرائيلية.

لم يعد خافيًا أنّ العلاقة بين السعودية وإسرائيل لم تعد علاقة عداء مبدئي، بل باتت تحكمها منظومة من التفاهمات غير المعلنة، التي تتداخل فيها الحسابات الأمنية مع الطموحات الجيوسياسية لكلا الطرفين. ففي لبنان، تتلاقى المصالح السعودية-الإسرائيلية في إضعاف حزب الله ومحاصرته سياسيًا واقتصاديًا؛ وفي فلسطين، تواطأت الرياض ضمنيًا مع صفقات تصفية القضية، وتبنت خطابًا ينزع عن المقاومة شرعيتها باسم "السلام والتنمية". أما في سوريا واليمن، فقد تقاطعت الرؤى السعودية-الإسرائيلية في محاربة النفوذ الإيراني، وإن اختلفت الأدوات والتموضعات.

ومع ذلك، فإن هذا التحالف القائم على الضرورة لا يخلو من تناقضات بنيوية. فبينما تسعى إسرائيل إلى إعادة تشكيل الإقليم وفق رؤية توسعية أحادية لا تعترف بقيادة عربية، تحاول السعودية أن تُعيد إنتاج دورها بوصفها القوة العربية المركزية المهيمنة، خاصة بعد إخفاقات السنوات الماضية في سوريا واليمن ولبنان. هذا التباين في الأهداف، إلى جانب هشاشة الأساس الأيديولوجي والقيمي للعلاقة بين الطرفين،

يثير تساؤلات جوهرية حول مدى قابلية هذا التنسيق للاستمرار، أو ما إذا كان يحمل في داخله بذور تصادم استراتيجي مؤجل.

ينطلق هنا من فرضية مفادها أن التنسيق السعودي - الإسرائيلي، رغم تعاظمه وتعدد ساحاته، لا يمثل تحالفًا استراتيجيًا متينًا، بل تحالفًا وظيفيًا هشًا، محكومًا بسياقات إقليمية ودولية قابلة للتبدل. ونحاول تحليل الأبعاد السياسية والأمنية لهذا التنسيق، واستشراف مستقبله في ضوء المعطيات الحالية، من خلال دراسة الملفات الإقليمية المشتركة، وتحديد مواطن القوة والهشاشة، وبناء سيناريوهات مستقبلية محتملة.

الجذور الجيوسياسية للتنسيق السعودي - الإسرائيلي

أولًا: من القطيعة العقائدية إلى التقارب المصلحي

لطالما اتسمت العلاقة بين السعودية ودولة الاحتلال الإسرائيلي بالعداء المبدئي، الذي تغذّيه روافع أيديولوجية دينية وقومية، حيث تبنت الرياض، منذ تأسيس الكيان الصهيوني، خطابًا معلنًا يناهض إسرائيل ويدعم الحقوق الفلسطينية، لا سيما من خلال مبادرة السلام العربية (2002) التي اشترطت الانسحاب الكامل مقابل التطبيع الكامل. غير أن المتغيرات الجيوسياسية في العقود الأخيرة، خصوصًا بعد ثورات 2011 وصعود الإسلام السياسي، ثم الاتفاق النووي الإيراني (2015)، أعادت ترتيب الأولويات لدى الطرفين، ودفعت نحو تنحية الاعتبارات الأيديولوجية لصالح التنسيق البراغماتي.

فقد أدركت السعودية أن التهديد الرئيسي في الإقليم لم يعد يتمثل في "إسرائيل"، بل في تصاعد النفوذ الإيراني وتنامي حضور الجماعات الإسلامية التي **تعدها** الرياض تهديدًا داخليًا وخارجيًا في آن. ومن جهة أخرى، وجدت "إسرائيل" في السعودية حليفًا إقليميًا محتملًا لتطويق إيران وتقويض قوى المقاومة في المنطقة، فتم فتح قنوات تواصل أمني واستخباراتي، تحت مظلة أميركية، خصوصًا بعد صعود محمد بن سلمان وتبنيه لخطاب "الاعتدال والانفتاح".

واشنطن والراعي الاستراتيجي للتقارب

يُشكّل العامل الأميركي حجر الزاوية في بناء هذا النوع من العلاقات بين أطراف متباعدة سياسيًا وتاريخيًا. فالولايات المتحدة، بوصفها الضامن الأمني لكلا الطرفين،

لعبت منذ عهد أوباما ثم ترامب ولاحقًا بايدن، دورًا محوريًا في دفع السعودية نحو التطبيع غير الرسمي مع "إسرائيل"، من خلال استراتيجية "الربط الإقليمي" التي ترى أن دمج الكيان الاسرائيلي في النسيج العربي لم يعد خيارًا بل ضرورة وظيفية لاستقرار النظام الإقليمي الجديد الذي ترسمه واشنطن.

ومع تزايد التصعيد ضد إيران، لا سيما بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي عام 2018، ثم الهجمات اليمنية على منشآت أرامكو في بقيق سنة 2019، شعرت السعودية بأنها بحاجة إلى مظلة أمنية غير أميركية فقط، فأصبحت ترى في التنسيق مع الكيان الاسرائيلي وسيلة لتعزيز الردع المتبادل ورفع كلفة العدوان الإيراني. هكذا أصبحت واشنطن وسيطًا ومديرًا لتقاطع المصالح، تُشرف على عملية إعادة تموضع السعودية ضمن نظام إقليمي جديد، تحوّل فيه إسرائيل من "عدو وجودي" إلى "شريك أمني".

السعودية والتطبيع الخليجي

مثّل اتفاقا التطبيع بين الإمارات والبحرين من جهة، والكيان الاسرائيلي من جهة أخرى في أغسطس 2020 (اتفاقات أبراهام)، نقطة تحوّل في بنية العلاقات الخليجية - الإسرائيلية. فقد كسرت هذه الاتفاقات الحاجز النفسي والسياسي أمام السعودية، ووفّرت لها "غطاءً خليجيًا" يسمح بالتقارب التدريجي دون إعلان رسمي، وذلك عبر أدوات مثل:

- اللقاءات السرية المتكررة
- فتح الأجواء أمام الطيران الإسرائيلي
- الدعم الإعلامي للخطاب التطبيعي.
- التعاون في مجال التكنولوجيا والسايبر

ولئن لم تُقدم السعودية حتى اللحظة على توقيع اتفاق تطبيع رسمي، إلا أنها لم تعد تنفي وجود قنوات تواصل مع "إسرائيل"، خصوصًا في الملفات الأمنية. بل إن بعض التقارير كشفت عن زيارات متبادلة غير معلنة، وتنسيق استخباراتي في ملفات مثل

اليمن ولبنان، فضلًا عن التقاء الطرفين في عدة قمم إقليمية ودولية برعاية أميركية، كما حصل في قمة جدة 2022.

تقاطع الحسابات الإقليمية والرهانات القيادية

ثمّة تقاطعٌ في الطموحات الجيوسياسية بين الطرفين، مع فارق جوهري في الرؤية والوسائل:

ـ "إسرائيل" تسعى لترسيخ مكانتها كقوة عظمى إقليمية تُدير توازنات المنطقة دون منازع، مع الرغبة في فرض ترتيبات أمنية واقتصادية تتجاوز النظام العربي التقليدي.

ـ السعودية تسعى لاستعادة دورها كقائد للعالم العربي، وإعادة تشكيل الإقليم وفق رؤية توازن بين الهيمنة والشرعية، من خلال تقويض خصومها (قطر، إيران، تركيا)، وتثبيت موقعها في صدارة المشهد الإقليمي.

هذا التوازي في الأهداف جعل من التنسيق بين الطرفين تحالفًا وظيفيًا لا تحالفيًا، قائمًا على المصلحة الظرفية لا على رؤية استراتيجية موحدة، وهو ما يجعل العلاقة قابلة للتطور كما هي قابلة للانفجار في حال تصادمت الطموحات.

وهكذا، تكشف الجذور الجيوسياسية للتقارب السعودي ـ الإسرائيلي عن علاقة مركبة، تمّت هندستها عبر الوسيط الأميركي، وتغذّيها المصالح الأمنية والتطلعات الإقليمية المتقاطعة، لكنها تبقى محكومة بمنظومة من التناقضات القيمية والوظيفية التي قد تتحوّل في المستقبل إلى نقاط تصدع أو حتى مواجهة. فالسؤال المركزي لم يعد هل يوجد تنسيق، بل: إلى أين يمكن أن يصل؟ وهل هو قابل للدوام؟

ملفات التنسيق السعودي الاسرائيلي

لم يأتِ التقارب السعودي ـ الإسرائيلي كخطاب إعلامي مجرد أو محاولات دبلوماسية معزولة، بل تجلى في ممارسات ميدانية شملت ملفات إقليمية ساخنة، تمثل نقاط ارتكاز في الجيوبوليتيك الشرق أوسطي. وهنا نحلل كيف تجسّد هذا التنسيق في خمس ساحات مركزية: لبنان، فلسطين، سوريا، اليمن، وإيران، من خلال الرؤية المشتركة لتقويض محور المقاومة، مع تفاوت في الأدوات والأهداف بين الطرفين.

لبنان – حزب الله كعدو مشترك

يشكل حزب الله نقطة الالتقاء الأكثر وضوحًا بين الرياض وتل أبيب. فالحزب لا يُمثّل فقط جبهة متقدمة في محور المقاومة في لبنان، بل أيضًا عقبة كؤود أمام المشروع السعودي.

ولذلك، دعمت السعودية خصوم حزب الله، خصوصًا حزب القوات اللبنانية والكتائب والقوى المناهضة لمحور المقاومة، وموّلت مشاريع إعلامية وسياسية تهدف إلى نزع الشرعية عن الحزب داخليًا وعربيًا.

من جهة "إسرائيل"، كثفت على مدى سنوات هجماتها الجوية على مواقع الحزب في سوريا ولبنان، ثم شنّت في أيلول 2024 حربًا شاملة ضد حزب الله طاولت بناه القيادية والعسكرية وضرب قدراته الصاروخية.

وقد روّجت السعودية و"اسرائيل" سردية متقاطعة في الخطاب والإعلام، وعبر وسائل إعلام ممولة من الرياض حول "احتكار حزب الله للقرار اللبناني"، و"مغامراته الإقليمية"، بينما تجاهلت الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين اللبنانيين. هذا التلاقي في الأهداف يجعل من لبنان ساحة تنسيق غير مباشر ولكن متماسك. ومن هنا نفهم اصرار السعودية على نزع سلاح حزب الله، بل كانت تقود الحملة السياسية والاعلامية التحريضية داخل لبنان وخارجه من أجل استصدار قرار رسمي ينص على سحب السلاح بحلول العام 2025، وهو ما تحقق في جلسة الحكومة اللبنانية في قصر بعبدا بحضور رئيس الجمهورية جوزاف عون في الخامس من أغسطس 2025، على الرغم من التداعيات الكارثية التي ينطوي عليها هذا القرار على الاستقرار الداخلي والنسيج الشعبي اللبناني.

فلسطين – بين تصفية المقاومة والترويج للسلام

يُمثل الملف الفلسطيني التحدي الأكبر في العلاقة بين السعودية و"إسرائيل"، إذ يتطلب التنسيق فيه تجاوز الإرث الرمزي والديني للمملكة، بوصفها راعية الحرمين، ومحاولة تبرير التقارب مع دولة تحتل القدس.

على المستوى السياسي: دعمت السعودية في العلن مبادرة السلام العربية، لكنها لم تُمانع ضمنًا المشاريع الهادفة لتصفية القضية، لا سيما "صفقة القرن" التي صاغتها إدارة ترامب برعاية إسرائيلية مباشرة.

على المستوى الإعلامي والدبلوماسي: سعت الرياض إلى إعادة تعريف القضية من كونها "قضية تحرر وعودة" إلى "قضية تحسين معيشة"، بتبني خطاب يروّج لـ"السلام مقابل التنمية" بدل "السلام مقابل الأرض".

وقد تقاطعت هذه الرؤية مع المساعي الإسرائيلية لتقويض حركات المقاومة، خصوصًا حماس، عبر وصمها بالإرهاب، وترويج رواية أنها "أداة إيرانية"، وهو خطاب تبنته بعض المنصات السعودية بشكل علني، خاصة بعد تصاعد الخلاف السعودي-القطري.

سوريا – الرغبة المشتركة في إخراج إيران

في الملف السوري، لم تكن السعودية و"إسرائيل" على وفاق في بداية الأزمة (2011)، حيث دعمت الرياض الفصائل المسلحة ذات التوجه السلفي، فيما تبنت إسرائيل سياسة "الحياد الضامن"، تجنبًا لانهيار الدولة السورية لصالح الفوضى.

لكن مع تعاظم حضور محور المقاومة في مواجهة الجماعات المسلّحة، تقاطع الطرفان حول هدف إخراج إيران من سوريا من خلال الآتي:

ـ "إسرائيل" كثّفت غاراتها الجوية على مواقع إيرانية.

ـ السعودية دعمت جهود المعارضة السياسية في جنيف، ثم لاحقًا خففت حدة عدائها للنظام، شرط تقليص نفوذ طهران.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت تقارير عن تنسيق استخباراتي غير مباشر بين الرياض وتل أبيب في جنوب سوريا، خاصة في ملف درعا والسويداء، حيث تحاول القوى الخليجية و"الموساد" خلق بنى اجتماعية وأمنية مناوئة لمحور المقاومة.

وبعد سقوط النظام في 8 ديسمبر 2024، بدا أن ثمة تنسيقًا مشتركًا يكاد يكون علنيًا بين الرياض وتل أبيب في الملف السوري، ومحاولة توفير فرص تعزيز النظام الجديد بقيادة أبو محمد الجولاني (أحمد الشرع) قائد جبهة النصرة التي كان عناصرها يتلقون العلاج في المستشفيات الاسرائيلية، والذي حظي برعاية سعودية استثنائية. وعلى الرغم من التباين الظاهري في مقاربة الملف الدرزي أو حتى الملف الكردي (قسد)، فإن التعاون السعودي الاسرائيلي بدا واضحًا في رفع العقوبات عن النظام السوري الجديد كما كشف ذلك الرئيس الأميركي ترمب أولًا إبان زيارته إلى الرياض في مايو

2025 وتاليًا في لقاء نتنياهو بترمب في 7 يوليو الماضي 2025 حيث كشف ترمب بأنه قرر رفع العقوبات عن سورية بناء على طلب نتنياهو.

اليمن: تطابق في الاحتواء

منذ بداية العدوان السعودي على اليمن في مارس عام 2015، نظرت السعودية إلى حركة أنصار الله بكونها "نسخة يمنية من حزب الله"، وأن دعمهم من طهران يهدد أمنها القومي مباشرة.

وإن لم تتدخل إسرائيل عسكريًا في اليمن الا بعد دخول اليمن على خط الاسناد لصمود قطاع غزة ومقاومتها، إلا أن خطابها السياسي والأمني أظهر اهتمامًا متزايدًا بتوسع "النفوذ الإيراني في مضيق باب المندب"، وتصاعدت التقارير عن تبادل معلومات أمنية بين الرياض وتل أبيب بشأن تحركات الجيش واللجان الشعبية اليمنية، واستهدافاتهم للبنية التحتية الخليجية.

وبحسب بعض المصادر الاستخبارية، زوّدت "إسرائيل" السعودية بتقنيات دفاعية متعلقة بمنظومات الرادار والطائرات المسيرة، في سياق مواجهة الضربات الحوثية المتكررة، خصوصًا على منشآت أرامكو في بقيق وخريص سنة 2019.

إيران – العدو المشترك الذي لا يوحّد الرؤية

إيران تمثل القاسم المشترك الأكبر في الخطاب السعودي-الإسرائيلي. فكل من الطرفين يرى في الجمهورية الإسلامية تهديدًا استراتيجيًا، لكنهما يختلفان جذريًا في كيفية التعامل مع هذا التهديد:

- إسرائيل تضغط من أجل عمل عسكري مباشر ضد طهران، وتسعى لإفشال أي اتفاق نووي، وقد نفّذت في 13 يونيو هجومًا مباغتًا ضد المنشآت النووية الايرانية واغتيال عدد من القيادات السياسية والعلماء النوويين، في سياق مخطط لإسقاط النظام.

- السعودية تفضّل سياسة الاحتواء الإقليمي، والدخول في تسويات مشروطة تُبقي التهديد تحت السيطرة دون الانزلاق إلى حرب شاملة، وإن لم تمانع في الرؤية الاجمالية من أي مخطط يؤدي إلى اطاحة نظام الجمهورية الاسلامية.

على أية حال، فإن تباين الموقفين الاسرائيلي والسعودي التكتيكي والاستراتيجي ظهر بوضوح خلال العدوان الاسرائيلي على ايران، حيث أبدت الرياض موقفًا معارضًا للسلوك العدواني الاسرائيلي في التعاطي مع الملف النووي والذهاب بعيدًا في الحرب. وفي حين كانت "إسرائيل" تحرّض ضد الاتفاق وتضغط على واشنطن، كانت السعودية تدعو لمراعاة مصالح الخليج وفتح قنوات تفاهم، خاصة بعد إعادة العلاقة مع إيران في اتفاق بكين (مارس 2023)، وإن كان ذلك تقاربًا تكتيكيًا أكثر من كونه استراتيجيًا.

وهكذا، تُظهر الملفات الإقليمية أن التنسيق السعودي - الإسرائيلي لم يعد افتراضًا تحليليًا، بل واقعًا ميدانيًا قائمًا على توزيع أدوار غير معلن. غير أن هذا التنسيق يظل محكومًا بحسابات متباينة، تتعلق بالهوية، وطبيعة التهديد، وغايات التوسع. وهو ما يجعل العلاقة أكثر هشاشة مما تبدو عليه، ويهيّئ الأرضية لتوتر مستقبلي محتمل، خصوصًا إذا حاولت "إسرائيل" تجاوز الدور السعودي أو فرض ترتيبات تتعارض مع طموحات الرياض القيادية.

مواطن القوة والهشاشة في التحالف

رغم تعدد الملفات التي يتقاطع فيها الطرفان، فإن التنسيق السعودي – الإسرائيلي لا يقوم على تحالف استراتيجي متكامل، بل على مصالح وظيفية ظرفية، خاضعة للمتغيرات الإقليمية والدولية. وهذا ما يجعل من العلاقة بين الرياض وتل أبيب علاقة غير مستقرة بالضرورة، إذ تحمل في طياتها عناصر قوة تدفع نحو تعميق التعاون، إلى جانب عوامل ضعف بنيوية قد تؤدي إلى تصدعه، بل وربما انهياره. ونحلل هنا البنية الهجينة لهذا التنسيق عبر أربع مقاربات مركزية: الأمن مقابل القيادة، الملف الفلسطيني، الرأي العام العربي، وحدود التعاون العسكري والأمني.

الأمن مقابل القيادة – تباين في الأولويات

تسعى "إسرائيل" إلى فرض نفسها كقوة إقليمية مطلقة، تدير ميزان القوى في الشرق الأوسط عبر التفوق العسكري والدعم الأميركي المطلق. وفي المقابل، تسعى السعودية إلى لعب دور "قائد العالم العربي السني"، وإعادة إنتاج نظام إقليمي تكون هي مركز ثقله.

تنظر "إسرائيل" إلى السعودية كشريك ثانوي وظيفته تهيئة البيئة الإقليمية لتوسيع الهيمنة الإسرائيلية وتطويق إيران، فيما تنظر السعودية إلى "إسرائيل" كأداة مؤقتة يمكن توظيفها لتعزيز نفوذها في وجه إيران وتركيا وقطر، لكنها لا تقبل بدور تابع لها.

هذا التباين بين من يريد "القيادة" ومن يريد "الضمان الأمني" يُنتج تفاوتًا في الطموح، وهو قابل للانفجار إذا حاولت "إسرائيل" تجاوز السعودية في ملفات تعدّها الأخيرة مركزية، كفلسطين أو لبنان أو الترتيبات المستقبلية في سوريا واليمن.

المسألة الفلسطينية – بين المبدأ والبراغماتية

يُعدّ الملف الفلسطيني نقطة الافتراق الأخطر بين الطرفين، فالسعودية، وإن تبنّت خطابًا أكثر واقعية وبراغماتية منذ سنوات، إلا أنها لا تستطيع تجاوز موقعها الرمزي بوصفها راعية الحرمين الشريفين وقائدة العالم الإسلامي السني، ولا تستطيع المجاهرة بالتطبيع الشامل في ظل استمرار الاحتلال وتدنيس المقدسات.

أما "إسرائيل"، فترى في أي تقييد لسياساتها الاستيطانية أو ضغوط على حكوماتها اليمينية نوعًا من الابتزاز، وترغب في أن تمنحها السعودية شرعية سياسية ودينية دون تقديم أي تنازلات حقيقية في القدس أو غزة أو الضفة.

وقد تتصاعد التناقضات إذا ما قررت "اسرائيل" السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة وضمّهما الى الكيان، أو فرضت تغييرًا جذريًا في وضع القدس، الأمر الذي قد يضع السعودية في مأزق بين الحفاظ على تحالفها الأمني مع إسرائيل، أو احتواء الغضب الشعبي والديني.

الرأي العام العربي – الحاجز غير القابل للتطويع الكامل

رغم حملات الترويج الواسعة للتطبيع عبر الإعلام الممول من الرياض وأبوظبي، لا يزال الرأي العام العربي، وخصوصًا داخل السعودية نفسها، معاديًا لإسرائيل، ومتمسكًا بالحقوق الفلسطينية.

استطلاعات الرأي التي تنشرها مراكز بحث دولية أميركية بدرجة أساسية تُظهر رفضًا شعبيًا كبيرًا لفكرة التطبيع. وإن أي تسارع في العلاقة مع "إسرائيل" يهدد

بشرخ داخلي في السعودية، خاصة مع تصاعد الشعور بأن المملكة تخلّت عن القيم الإسلامية والقومية.

هذا الرفض الشعبي، وإن تمّت محاصرته إعلاميًا، لا يزال حاضرًا في الثقافة العامة والمزاج الديني، ويشكّل أحد أبرز مكامن الهشاشة في التحالف.

حدود التعاون.. التحالف غير المتكامل

صحيح أن هناك تنسيقًا استخباراتيًا بين الطرفين، خصوصًا في اليمن وسوريا، غير أن التعاون العسكري المباشر لا يزال محدودًا ومتحفظًا:

فالسعودية لا تزال تخشى من ردود الفعل الشعبية والدولية إذا تم الكشف عن تعاون عسكري مفتوح مع "إسرائيل".

من جهة ثانية، تفتقر "إسرائيل" إلى الثقة الكاملة بالسعودية، وتعتبرها شريكًا متقلبًا قد يبدّل تحالفاته في أي لحظة، كما حدث مع التقارب السعودي – الإيراني برعاية صينية.

فضلًا عن ذلك، فإن العقيدة العسكرية السعودية لا تزال بعيدة عن النمط الإسرائيلي في القتال والاستخبارات والتقنيات، ما يجعل الشراكة أكثر تقنية من كونها تحالفًا متكاملًا.

وفي نهاية المطاف، تكشف مواطن القوة **والهشاشة** في العلاقة السعودية – الإسرائيلية أن هذا التحالف محكوم بتوازن دقيق بين الطموح والخوف، بين البراغماتية والرمزية، وبين ما هو مطلوب دوليًا وما هو ممكن محليًا. ورغم أن المرحلة الحالية تشهد تنسيقًا عاليًا، فإن عناصر الانهيار الكامنة في قلب هذا التحالف قد تنفجر في أي لحظة، إذا تغيرت الأولويات أو تبدلت السياقات أو خرجت الأحداث عن السيطرة.

السيناريوهات المستقبلية

يرتكز التحالف السعودي – الإسرائيلي على مصالح متقاطعة، لكنه لا يقوم على أساس أيديولوجي أو تحالفي متين، بل على وظيفة ظرفية رعتها الولايات المتحدة الأميركية في إطار رؤيتها لإعادة ترتيب منطقة غرب آسيا. لذلك، فإن استشراف مستقبل هذا التنسيق يتطلب تحليل المتغيرات المحتملة في السياقين الإقليمي والدولي، وفهم طبيعة

التهديدات والفرص التي قد تعيد صياغة هذه العلاقة. ويمكن اقتراح ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة: (1) تعميق التحالف، (2) تصدع تدريجي، (3) تصادم استراتيجي.

السيناريو الأول: تعميق التحالف تحت الرعاية الأميركية

في هذا السيناريو، تُواصل الولايات المتحدة دفع الطرفين نحو شراكة أكثر انفتاحًا، خصوصًا إذا ما:

ـ استعاد محور المقاومة عافيته وأعاد فرض نفسه كقوة قادرة على فرض معادلات وتغيير أخرى.

ـ تراجعت الضغوط الداخلية في السعودية بفعل السيطرة على الرأي العام.

ـ اتجهت "إسرائيل" نحو حكومات أقل تطرفًا من حكومة نتنياهو الحالية.

في هذه الحالة، يمكن أن نشهد:

ـ توقيع اتفاق تطبيع رسمي بين الرياض وتل أبيب.

ـ تعزيز التعاون الاستخباراتي والعسكري، لا سيما في مجالات الدفاع الجوي والتقنيات السيبرانية.

ـ اندماج اقتصادي جزئي، خصوصًا في مجالات الطاقة والابتكار والموانئ.

لكن نجاح هذا السيناريو مرهون باستقرار النظامين، وبقدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على دورها كضامن للتوازن، وعدم حدوث تفجرات فلسطينية أو لبنانية تزعزع شرعية التحالف.

السيناريو الثاني – تصدع تدريجي بفعل التناقضات البنيوية

هذا السيناريو يفترض بقاء التنسيق قائمًا، لكنه يبدأ بالتآكل التدريجي نتيجة عوامل متعددة، من بينها:

ـ تصاعد التطرف الإسرائيلي، وخصوصًا ما يتعلق بالاستيطان والاعتداء على الأقصى، مما يُحرج السعودية أمام الرأي العام الإسلامي.

ـ عودة الخلافات داخل النظام السعودي نفسه بين من يدفع نحو التطبيع ومن يتحفظ عليه.

ـ تبدل الإدارة الأميركية نحو إدارة أكثر برودًا أو انتقادية تجاه إسرائيل (كما في عهد أوباما).

ـ فشل إسرائيل في احتواء التهديدات الفلسطينية أو اللبنانية مما يُعيد إشعال المنطقة ويدفع السعودية نحو مواقف أكثر تحفظًا.

في هذه الحالة، يظل التنسيق قائمًا، لكنه يفقد زخمه، ويظل محكومًا بالسريّة والحذر، دون تطبيع علني أو تعاون استراتيجي.

السيناريو الثالث – تصادم استراتيجي عند تضارب التطلعات

في هذا السيناريو، تنفجر التناقضات بين الطرفين نتيجة:

ـ محاولة "إسرائيل" فرض ترتيبات إقليمية تتجاوز الدور السعودي، كما لو أعادت إنتاج تحالف إسرائيلي ـ مصري ـ أردني ـ إماراتي يهمّش موقع الرياض.

ـ تكرار انتهاكات إسرائيلية جسيمة في القدس أو الأقصى تضع السعودية في موقف حرج مع الشارع الإسلامي.

ـ الذهاب في خيارات مفاجئة في الحرب الاسرائيلية المفتوحة في المنطقة، كما حصل في هجوم الطائرات الحربية الاسرائيلية على مبنى رئاسة الاركان السورية وقصر الشعب في دمشق في 16 يوليو 2025 في رد فعل على حوادث السويداء، هجوم فاجأ حلفاء الكيان الاسرائيلي.

وحتى اندلاع حرب إسرائيلية كبرى على حزب الله أو إيران دون تنسيق مسبق مع السعودية سوف يخلق تصدعًا في "جبهة الشركاء"، وإن كان رد الفعل السعودي في مثل هذه الحالة لن يكون انقلابيًا لتطابق الموقف السعودي الاسرائيلي من محور المقاومة.

ـ تعاظم التنافس الاقتصادي والسياسي بين الطرفين، خصوصًا في أفريقيا والبحر الأحمر وآسيا الوسطى.

في هذا السياق، قد تختار السعودية إعادة التموضع، سواء بالتقارب مع قوى ممانعة، أو بالعودة إلى خطاب "القيادة العربية" المستقل، وربما تُفعّل خطوطًا جديدة مع إيران أو تركيا، ما يجعل العلاقة مع إسرائيل فاترة أو متوترة.

وعليه، تكشف السيناريوهات المستقبلية أن العلاقة بين السعودية و"إسرائيل" ليست محكومة بالحتمية أو القدر السياسي، بل هي علاقة مشروطة بالسياق والظرف والراعي الدولي. وبينما يبدو سيناريو التعميق هو الأقرب في ظل الهيمنة الأميركية الحالية، فإن التناقضات الكامنة في بنية العلاقة تجعل من سيناريو التصدع أو حتى التصادم احتمالًا واردًا، لا سيما إذا حاول أحد الطرفين تجاوز الآخر، أو إذا تغيّرت موازين القوى في المنطقة لصالح فواعل جديدة.

في تلخيص ما سبق، يمكن القول أن العلاقة بين السعودية ودولة الاحتلال الإسرائيلي شهدت تحوّلًا تدريجيًا من القطيعة المعلنة إلى التنسيق البراغماتي الهادئ، مدفوعة بعوامل أمنية وجيوسياسية تتقاطع فيها مصالح الطرفين، لا سيما في ظل ما يُسمّى بـ"التهديد الإيراني"، وتصاعد أدوار الفواعل غير الدولتية في المنطقة، من حزب الله إلى حماس وأنصار الله. لكن هذا التحالف، وإن أخذ يتبلور في ملفات متعددة، يظل محكومًا بطبيعته الوظيفية المؤقتة، لا بتحالف استراتيجي راسخ، وهو ما يجعله عرضة للاهتزاز وربما الانهيار في حال تغيرت معادلات القوة أو تصاعدت التناقضات البنيوية.

ومن خلال تحليل الجذور الجيوسياسية للعلاقة، واستعراض ملفات التنسيق الإقليمي، يظهر أن هذه الشراكة لا تقوم على أرضية أيديولوجية أو قيمية مشتركة، بل على التقاء مصالح مرحلية، تشرف عليها واشنطن كراعٍ وضامن. كما أظهر أن التنسيق في ملفات مثل لبنان، وفلسطين، وسوريا، واليمن، وإيران، وإن بدا متماسكًا في الظاهر، يخفي في داخله تفاوتًا واضحًا في الأهداف: فـ "إسرائيل" تسعى إلى هيمنة مطلقة، بينما تحاول السعودية إعادة إنتاج زعامتها في العالم العربي دون أن تصبح تابعًا وظيفيًا لإسرائيل أو أداة في مشروعها التوسعي.

فهناك مواطن قوة تدفع العلاقة إلى الأمام، كالتطابق في العداء لإيران ومحور المقاومة، والرعاية الأميركية المشتركة، والمصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة. إلا أن مكامن الضعف البنيوية، مثل التناقض حول مستقبل فلسطين، والرفض الشعبي

للتطبيع، واختلاف الرؤية حول قيادة الإقليم، تفرض على هذا التحالف سقفًا زمنيًا وعمقًا محدودًا، ما لم يتم التعامل مع هذه التناقضات بنوع من الحذر السياسي وإعادة التوازن في الأدوار.

أما على صعيد الاستشراف، فهناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

ـ تعميق التحالف تحت رعاية أميركية في حال استمرت البيئة الدولية الداعمة، وتم احتواء التحديات الداخلية.

ـ تصدع تدريجي نتيجة تفاقم التناقضات دون قطيعة حاسمة، بما يُبقي العلاقة ضمن حدود التنسيق غير المعلن.

ـ تصادم استراتيجي في حال تجاوزت "إسرائيل" الدور السعودي، أو نشأت ظروف إقليمية تُجبر الرياض على إعادة تموضعها.

وهذا يفرض على صانع القرار في المملكة السعودية ضرورة مراجعة حدود العلاقة مع "إسرائيل" بما يحفظ المكانة الرمزية والدينية للسعودية، ويمنع تحوّلها إلى أداة في مشروع استعماري إقليمي مغاير لمصالح الأمة، مع أن انطباعًا من هذا القبيل بدأ يتشكل لدى كثيرين في هذه الأمة.

أما لناحية القوى العربية والإسلامية، فالمطلوب هو تعزيز الوعي الشعبي بخطورة التحالفات الوظيفية التي تفتقر إلى التوازن، والسعي لإعادة بناء نظام إقليمي مستقل عن الإملاءات الأميركية والإسرائيلية.